



السياسة العامة لاستخدام الذكاء الاصطناعي

النسخة 1.0

20 مايو 2025

جدول الإصدارات والتعديلات

الإصدار	تاريخ الإصدار/ المراجعة	الملاحظات
1.0	20 مايو 2025	الإصدار الأول للسياسة

فهرس المحتويات

1. المصطلحات.....	4
2. المقدمة.....	5
3. النطاق.....	5
4. المبادئ.....	6
5. الأهداف.....	7
6. محاور السياسة العامة لاستخدام الذكاء الاصطناعي.....	8
6.1 المحور الأول: الالتزام بالسياسات والتشريعات.....	8
6.2 المحور الثاني: استخدام وتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي.....	11
6.3 المحور الثالث: نشر التوعية والتثقيف.....	12
6.4 المحور الرابع: تشجيع التعاون المحلي والدولي.....	13
7. الأدوار والمسؤوليات.....	14
8. تفعيل السياسة العامة لاستخدام الذكاء الاصطناعي.....	14
9. التغييرات التي قد تطرأ على هذه السياسة.....	15
10. الملاحظات والمقترحات.....	15
11. مصادر ومراجع ذات صلة.....	15

فهرس الجداول

جدول 1: المصطلحات.....	4
جدول 2: الأدوار والمسؤوليات.....	13

1. المصطلحات

يُقصد بالعبارات الواردة أدناه المعاني الموضحة أمام كل منها، ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك:

المصطلح	المعنى
الهيئة	هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية.
البيانات	مجموعة من الحقائق في صورتها الأولية أو في صورة غير منظمة مثل الأرقام، أو الحروف، أو الصور، أو الفيديو، أو التسجيلات الصوتية، أو الرموز التعبيرية.
الذكاء الاصطناعي	مجموعة من التقنيات التي تمكن آلة أو نظاماً من التعلم، والفهم، والتصرف، والاستشعار.
البيانات الحساسة	المعلومات التي تحتاج إلى حماية خاصة نظراً لاحتمالية تسبب الكشف عنها في أضرار للأفراد أو المؤسسات. تشمل هذه البيانات معلومات شخصية مثل الأسماء والعناوين، بيانات مالية مثل أرقام الحسابات، معلومات صحية مثل السجلات الطبية، والمعلومات القانونية مثل السجلات الجنائية.
السياسة	السياسة العامة لاستخدام الذكاء الاصطناعي.
البيانات الضخمة	البيانات الضخمة هي كميات هائلة ومعقدة من البيانات التي يصعب معالجتها وتحليلها باستخدام الأدوات التقليدية.
البيانات المفتوحة	البيانات المفتوحة هي بيانات متاحة للجميع للاستخدام والمشاركة بحرية، دون قيود قانونية أو مالية. يتم نشرها من قبل الحكومات أو المؤسسات لتعزيز الشفافية والابتكار.
الأفراد	هم المواطنون أو المقيمين في مملكة البحرين.
الجهات المعنية	الجهات الحكومية في مملكة البحرين.

التكنولوجيا الرقمية

التكنولوجيا الرقمية تشير إلى استخدام الأجهزة الإلكترونية والبرمجيات لمعالجة وتخزين ونقل المعلومات بشكل رقمي، مما يُسهل وتحسين العمليات في مختلف جوانب الحياة، مثل التعليم، والاتصالات، والصناعة.

جدول 1: المصطلحات

2. المقدمة

في ظل التقدم السريع في التكنولوجيا الرقمية، تسعى مملكة البحرين إلى استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي وتطوير جميع القطاعات الحكومية. تهدف هذه السياسة إلى وضع إطار شامل يضمن الاستخدام الآمن لهذه التقنيات بما يتماشى مع رؤية البحرين 2030 والأهداف الوطنية، مع مراعاة الجوانب الأخلاقية والامتثال للمعايير الوطنية والدولية.

تتضمن السياسة عدة محاور أساسية. المحور الأول يركز على السياسات والتشريعات، حيث يتوجب على الجهات الحكومية الالتزام بالقوانين والسياسات والمعايير المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، مثل قانون حماية البيانات الشخصية، وقانون حماية وثائق ومعلومات الدولة، وسياسة البيانات المفتوحة، بالإضافة إلى الميثاق الاسترشادي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي. هذه الالتزامات تهدف إلى ضمان حماية البيانات والمعلومات وتعزيز الشفافية والأمان في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي. المحور الثاني يركز على استخدام وتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث تسعى الجهات الحكومية إلى دمج هذه التقنيات في عملياتها وخدماتها، مما يساهم في تحسين الكفاءة وزيادة فعالية الأداء. يتطلب ذلك دراسة كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات، بما في ذلك الخدمات العامة، الصحة، التعليم، والنقل، مما يعزز القدرة التنافسية للبحرين على المستوى الإقليمي والدولي. أما المحور الثالث، فيركز على نشر التوعية والثقافة، حيث تتحمل الجهات الحكومية مسؤولية توعية وتثقيف الموظفين حول تقنيات الذكاء الاصطناعي وفوائدها، لضمان الاستخدام الفعال والمستدام لهذه التقنيات. يتطلب ذلك تقديم برامج تدريبية وورش عمل تسلط الضوء على التحديات والفرص المرتبطة بتطبيق الذكاء الاصطناعي في بيئة العمل الحكومية. بينما يركز المحور الرابع على التعاون المحلي والدولي في مجال الذكاء الاصطناعي، ويعتبر هذا المحور ركيزة أساسية لتعزيز الابتكار وتطوير استخدامات الذكاء الاصطناعي على المستويات المحلية والدولية.

من خلال هذا الإطار المتكامل، تأمل مملكة البحرين في تحقيق نقلة نوعية في إدارة الخدمات الحكومية وتعزيز رضا المواطنين والمقيمين، مما يساهم في بناء مجتمع مبتكر ومستدام.

3. النطاق

تطبق هذه السياسة على جميع الجهات الحكومية في مملكة البحرين بهدف تشجيع تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي وتعزيز استخدامها في مختلف القطاعات. حيث تسعى إلى توجيه وتنظيم آليات تطبيق هذه التقنيات لضمان فعاليتها وتكاملها مع

الخطط الوطنية. من خلال هذه السياسة، سيتم تعزيز دور الذكاء الاصطناعي في دعم التحول الرقمي، وتحسين جودة الخدمات الحكومية، وتحقيق الكفاءة التشغيلية.

4. المبادئ

ترتكز هذه السياسة على المبادئ الأساسية التالية:

■ المبدأ الأول: القرار للبشر

يعتمد هذا المبدأ على أن تقنيات الذكاء الاصطناعي هي أدوات مساعدة للبشر في اتخاذ القرارات. ومع ذلك، يجب أن يكون القرار النهائي في الأمور المهمة بيد البشر، وخاصةً في الحالات التي تتعلق بالحقوق الفردية والمجتمعية.

■ المبدأ الثاني: السلامة ومنع الضرر

يهدف هذا المبدأ إلى ضمان أن تكون جميع تطبيقات الذكاء الاصطناعي آمنة وقادرة على منع وقوع أي ضرر جسدي أو نفسي على الأفراد أو المجتمع. يجب أن تكون سلامة الأفراد أولوية قصوى في تصميم وتنفيذ هذه التقنيات.

■ المبدأ الثالث: العدالة والإنصاف وعدم التمييز

يشدد هذا المبدأ على أن تكون تقنيات الذكاء الاصطناعي عادلة، بحيث تضمن الإنصاف للجميع دون أي تمييز على أساس العرق، أو الدين، أو الجنس، أو أي عوامل أخرى غير موضوعية، وذلك لتجنب التحيزات غير العادلة في النتائج.

■ المبدأ الرابع: الشفافية والقابلية للشرح والتفسير

ينص هذا المبدأ على أهمية أن تكون العمليات التي تقوم بها أنظمة الذكاء الاصطناعي واضحة وشفافة، بحيث تكون قابلة للتفسير والفهم من قبل المستخدمين والمختصين، لضمان اتخاذ قرارات واعية تستند إلى المعرفة الكاملة بكيفية عمل هذه الأنظمة.

■ المبدأ الخامس: المسؤولية والمسائلة والوعي

يؤكد هذا المبدأ على ضرورة تحديد المسؤوليات بشكل واضح عند استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، مع وجود آليات المسائلة في حال وقوع أخطاء. كما يجب أن يكون هناك وعي شامل بتأثيرات استخدام هذه التقنيات والمسؤولية الاجتماعية المترتبة على ذلك.

■ المبدأ السادس: النزاهة وعدم التزييف

يرتكز هذا المبدأ على ضمان أن تكون جميع البيانات والمعلومات المستخدمة والمقدمة من خلال أنظمة الذكاء الاصطناعي صحيحة وغير مزيفة، مما يضمن نزاهة هذه الأنظمة ودقتها في تقديم النتائج المطلوبة.

■ المبدأ السابع: حماية الخصوصية وحماية البيانات

يتمثل هذا المبدأ في حماية الخصوصية وضمان أن تكون البيانات الشخصية محفوظة وآمنة عند استخدامها في أنظمة الذكاء الاصطناعي، بما يتوافق مع القوانين والمعايير المعمول بها لضمان حماية حقوق الأفراد.

■ المبدأ الثامن: الموثوقية والسلامة

يتعلق هذا المبدأ بضمان موثوقية وسلامة أنظمة وبرامج الذكاء الاصطناعي من خلال تصميمها وتشغيلها بشكل يضمن تقديم نتائج دقيقة ومتسقة، مع اتخاذ التدابير اللازمة لحمايتها من التلاعب أو الاختراق. كما يهدف إلى تعزيز الثقة في استخدامها، وضمان توافقها مع المعايير الأخلاقية والأمنية لتحقيق تأثير إيجابي مع الحد من المخاطر المحتملة.

■ المبدأ التاسع: الاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة

يدعو هذا المبدأ إلى الاستثمار المستمر في تطوير واعتماد أحدث تقنيات الذكاء الاصطناعي لضمان تحسين الأداء وتعزيز القدرات التكنولوجية للجهات الحكومية، مما يساهم في تحقيق التقدم المستدام.

■ المبدأ العاشر: تعزيز الابتكار التقني

يشجع هذا المبدأ على تعزيز الابتكار التقني من خلال تبني الأفكار الجديدة وتطبيق أحدث تقنيات الذكاء الاصطناعي، بما يدعم التحول الرقمي ويساهم في تحسين العمليات والخدمات بشكل مبتكر ومستدام.

■ المبدأ الحادي عشر: حماية حقوق الملكية الفكرية

يركز هذا المبدأ بضمان حماية حقوق الملكية الفكرية في مجال تقنيات الذكاء الاصطناعي، من خلال وضع أطر وضوابط واضحة تحافظ على الابتكارات والمخرجات الفكرية. ويشمل ذلك حماية حقوق الابتكار في المشاريع والمبادرات المرتبطة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، بما يضمن تعزيز الإبداع واحترام الحقوق الفكرية.

5. الأهداف

- إنشاء إطار شامل يتضمن ميثاقاً أخلاقياً ولوائح لحماية البيانات وتوجيهات لتصنيف ومشاركة البيانات لتطوير وتبني حلول الذكاء الاصطناعي.
- توجيه الاستثمارات نحو الحلول الابتكارية التي تعزز الكفاءة وترفع مستوى الفعالية في تقديم الخدمات الحكومية.
- تعزيز الابتكار وبناء قدرات الجهات الحكومية لمواجهة التحديات المستقبلية والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تأكيد التزام البحرين بالريادة في الابتكار والتكنولوجيا على المستويين الإقليمي والدولي، مع تعزيز الشراكات المحلية والدولية.
- تشجيع استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في وسائل مبتكرة تساهم في تعزيز الهوية الوطنية وصون التراث الثقافي، مع تقليل المخاطر المحتملة على هذا التراث وضمان استدامته للأجيال القادمة.
- تعزيز الأبحاث والابتكارات في مجال الذكاء الاصطناعي بما يساهم في تطوير الحلول التقنية المتقدمة، وضمان توافقها مع المبادئ الأخلاقية للاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي.

6. محاور السياسة العامة لاستخدام الذكاء الاصطناعي

6.1. المحور الأول: الالتزام بالسياسات والتشريعات

يهدف هذا المحور إلى التأكيد على ضرورة الالتزام بالسياسات والأنظمة القائمة لضمان حماية الخصوصية وتعزيز الأمن والشفافية في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مع التقيد بقوانين حماية البيانات الشخصية، وحماية وثائق الدولة، وسياسة البيانات المفتوحة. تسهم هذه السياسات في بناء الثقة في الأنظمة الذكية وضمان استخدامها بشكل آمن ومتسق لخدمة المصلحة العامة. كما تتكامل هذه السياسة مع الأطر القانونية الأخرى لضمان التزام الجهات الحكومية بالمعايير الوطنية، مع الحفاظ على القيم الإنسانية وتحقيق الأمن والكفاءة في تقديم الخدمات الحكومية باستخدام الذكاء الاصطناعي، بما يضمن الابتكار دون المساس بحقوق الأفراد أو المجتمع.

6.1.1. الأهداف

1. تعزيز حماية بيانات الأفراد من خلال الالتزام بقوانين حماية البيانات الشخصية والامتثال للسياسات المتعلقة بالبيانات.
2. التقيد بالأطر والتشريعات الوطنية السارية في مملكة البحرين من خلال انسجام السياسات مع القوانين الحالية.
3. الحفاظ على القيم الأخلاقية والإنسانية عند استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الجهات الحكومية.
4. ضمان سلامة البيانات وأمانها بما يسهم في تحسين كفاءة تقديم الخدمات الحكومية باستخدام الذكاء الاصطناعي.
5. بناء ثقة المجتمع في تقنيات الذكاء الاصطناعي من خلال الشفافية والتزام الجهات الحكومية بالمعايير الأخلاقية.

6.1.2. القواعد والمتطلبات

الالتزام والمواءمة مع السياسات والتشريعات التالية:

6.1.2.1 قانون حماية البيانات الشخصية

قانون حماية البيانات الشخصية، الصادر بموجب قانون رقم (30) لسنة 2018، يهدف إلى تنظيم كيفية معالجة البيانات الشخصية وحمايتها في مملكة البحرين. يتضمن هذا القانون أحكامًا تتعلق بمعالجة البيانات باستخدام الوسائل الآلية، ويحدد الشروط التي يجب توافرها لجعل هذه المعالجة مشروعة. في سياق استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، يُعتبر هذا القانون ضروريًا لضمان أن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لا ينتهك خصوصية الأفراد أو حقوقهم.

كما يشمل القانون أحكام نقل البيانات الشخصية إلى خارج المملكة، مما يعزز الأمن في البيئات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، حيث قد تتطلب العديد من الحلول الذكية مشاركة البيانات مع شركات أو منصات دولية. من خلال إنشاء

هيئة خاصة لحماية البيانات، يتم ضمان مراقبة تنفيذ هذه الأحكام، مما يسهم في تعزيز ثقة المواطنين والمقيمين في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الخدمات الحكومية ويؤكد التزام مملكة البحرين بالمعايير العالمية لحماية البيانات.

6.1.2.2 قانون حماية وثائق ومعلومات الدولة

قانون رقم (16) لسنة 2014 بشأن حماية معلومات ووثائق الدولة يهدف إلى حماية المعلومات الحساسة والمهمة المتعلقة بالدولة من التهديدات الداخلية والخارجية. يُضفي هذا القانون حماية جنائية على كل ما يتعلق بمعلومات ووثائق الدولة، مما يضمن أن جميع الجهات المعنية، بما في ذلك الشركات الخاصة التي قد تشارك في هذه المعلومات، تلتزم بالمعايير الأمنية اللازمة.

يشمل القانون على تصنيف هذه المعلومات إلى ثلاث درجات: سري للغاية للمعلومات التي يهدد الكشف عنها سلامة الدولة وأمنها بشكل جسيم، وسري للمعلومات التي قد يضر الكشف عنها بأمن الدولة أو مصالحها، ومحظور/ محدود للمعلومات التي يترتب على كشفها ضرر محدود. وتلتزم الجهات المعنية بإصدار قرارات تحدد الموضوعات التي تندرج تحت كل تصنيف وفقاً لطبيعة المعلومات المعنية.

في سياق تقنيات الذكاء الاصطناعي، يُعد هذا القانون أساسياً لضمان حماية البيانات والمعلومات التي تستخدمها الحكومة والجهات الخاصة في تطوير حلول الذكاء الاصطناعي. حيث يتم استخدام البيانات الحساسة في تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي وتحليلها، مما يتطلب وجود إطار قانوني يحمي هذه المعلومات من التسرب أو الاستخدام غير المشروع. بتطبيق هذا القانون، تعزز مملكة البحرين جهودها في اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي بطريقة آمنة، مما يسهم في تحسين الخدمات الحكومية دون المساس بسرية المعلومات وخصوصيتها.

6.1.2.3 قانون جرائم تقنية المعلومات

قانون رقم (60) لسنة 2014 بشأن جرائم تقنية المعلومات يهدف إلى وضع إطار تشريعي متكامل لمكافحة الجرائم الإلكترونية وحماية الأفراد والمؤسسات من التهديدات الناتجة عن إساءة استخدام تقنيات المعلومات. يُضفي هذا القانون حماية قانونية على النظم الإلكترونية والبيانات، ويعزز من أمن الفضاء السيبراني في مملكة البحرين من خلال تجريم مجموعة من الأفعال مثل الدخول غير المشروع إلى الأنظمة، والإضرار بالبيانات، والاحتيال الإلكتروني، ونشر المحتوى غير المشروع.

يشمل القانون أحكاماً واضحة تتعلق بتحديد أنواع الجرائم الإلكترونية والعقوبات المناسبة لها، والتي قد تصل إلى الحبس والغرامة، حسب جسامة الجريمة. كما يتضمن مواد تضمن حفظ الأدلة الرقمية وتيسير إجراءات الملاحقة القضائية، بما ينسجم مع المعايير الدولية.

في سياق تقنيات الذكاء الاصطناعي، يُعد هذا القانون عنصراً مهماً في حماية البنية التحتية الرقمية التي تعتمد عليها تطبيقات الذكاء الاصطناعي. فالذكاء الاصطناعي يتطلب الوصول إلى بيانات ضخمة وتحليلها، مما يجعل من الضروري وجود إطار قانوني يضمن عدم استغلال هذه البيانات بطرق ضارة أو غير قانونية. من خلال تطبيق هذا القانون، تعزز البحرين بيئة رقمية آمنة تسهم في تمكين التحول الرقمي وتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي بثقة وفعالية، بما يحقق التوازن بين الابتكار وحماية الحقوق.

6.1.2.4 قانون تزويد خدمات الحوسبة السحابية لأطراف أجنبية

مرسوم بقانون رقم 56 لسنة 2018 بشأن تزويد خدمات الحوسبة السحابية لأطراف أجنبية يهدف إلى وضع إطار تنظيمي شامل لتقديم خدمات الحوسبة السحابية لأطراف أجنبية، بما يعزز من مكانة مملكة البحرين كمركز رائد في مجال التكنولوجيا السحابية. يُركز المرسوم على تنظيم العلاقة بين مقدمي خدمات الحوسبة السحابية والعملاء الأجانب، مع ضمان حماية البيانات والامتثال للمعايير الدولية في هذا المجال.

يتضمن المرسوم أحكاماً واضحة تتعلق بمسؤوليات مقدمي الخدمات، ومتطلبات حماية البيانات المخزنة في مراكز البيانات السحابية داخل المملكة، وضمان سرية وأمن المعلومات. كما يعزز من مرونة الإجراءات المتعلقة بتقديم هذه الخدمات بما يدعم جذب الاستثمارات الأجنبية في قطاع التكنولوجيا.

في سياق التحول الرقمي واعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي، يُعد هذا المرسوم خطوة استراتيجية لدعم البنية التحتية الرقمية التي تعتمد عليها التقنيات الحديثة. فمن خلال توفير بيئة تنظيمية متطورة، يضمن المرسوم الاستخدام الأمثل للحوسبة السحابية بطريقة تعزز الابتكار وتحمي حقوق الأطراف المعنية. وبذلك، تسهم مملكة البحرين في تمكين الشركات والمؤسسات من الاستفادة من التقنيات السحابية بأمان وفعالية، مما يعزز من تنافسيتها في الاقتصاد الرقمي العالمي.

6.1.2.5 قانون بشأن الخطابات والمعاملات الإلكترونية

مرسوم بقانون رقم (54) لسنة 2018 بشأن الخطابات والمعاملات الإلكترونية يهدف إلى وضع إطار قانوني شامل لتنظيم استخدام الخطابات والمعاملات الإلكترونية في مملكة البحرين، بما يعزز البيئة القانونية للتعاملات الرقمية ويضمن توافقها مع التطورات التقنية الحديثة. يهدف القانون إلى تنظيم التوقيعات الإلكترونية والسجلات الرقمية، وضمان حجيتها القانونية في المعاملات المدنية والتجارية.

يتضمن القانون أحكاماً توضح شروط قبول الخطابات والمعاملات الإلكترونية، وتعزز من الثقة في التوقيعات والسجلات الرقمية من خلال توفير بيئة قانونية واضحة تتعلق بخدمات الثقة، مثل التوقيع الإلكتروني والختم الإلكتروني والتصديق الإلكتروني. كما ينظم القانون مسؤوليات مزودي خدمات الثقة واعتمادهم، ويشمل أحكاماً تتعلق بحفظ السجلات الإلكترونية وإبرام العقود الرقمية.

في سياق التحول الرقمي واعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي، يُعد هذا القانون ركيزة أساسية لحماية التعاملات الإلكترونية وضمان مصداقيتها. من خلال تعزيز الثقة في التعاملات الرقمية، يدعم القانون تبني الابتكارات التقنية ويوفر بيئة قانونية آمنة لتحفيز الاستثمار في الاقتصاد الرقمي، بما يحقق التوازن بين التطور التقني، وحماية الحقوق، والمصالح للأفراد والمؤسسات.

6.1.2.6 سياسة البيانات المفتوحة

تسعى مملكة البحرين من خلال سياسة البيانات المفتوحة إلى تعزيز الشفافية والمساءلة عبر مشاركة البيانات العامة مع الأفراد، مما يساهم في تعزيز التعاون والابتكار. في سياق الذكاء الاصطناعي، تعتبر هذه السياسة ضرورية لتوفير بيانات عالية الجودة وسهلة الوصول، مما يمكن المطورين والباحثين من استخدامها في تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي وتحليل الاتجاهات. استخدام البيانات المفتوحة يساهم في اتخاذ قرارات مستندة إلى البيانات ويعزز من كفاءة الخدمات الحكومية.

تلتزم السياسة أيضًا بحماية المعلومات الشخصية، مما يعزز الثقة بين المواطنين والحكومة. كما تسعى الحكومة إلى تحسين المنصة الوطنية للبيانات المفتوحة من خلال تحديث البيانات وتوفيرها بصيغ قابلة للقراءة، مما يسهل على المطورين الوصول إلى المعلومات اللازمة لبناء تطبيقات مبتكرة. من خلال آليات مراقبة جودة البيانات وتحديد أولوياتها، تعزز السياسة من الشفافية وتحفز الابتكار في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

6.1.2.7 الميثاق الاسترشادي لأخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي

قامت مملكة البحرين بتبني الميثاق الاسترشادي لأخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي الصادر عن الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث يهدف هذا الميثاق إلى تعزيز استخدام هذه التكنولوجيا في دول المجلس بطريقة تتماشى مع القيم الإنسانية والقوانين المحلية. يركز الدليل على أربعة قيم رئيسية: احترام كرامة الإنسان، احترام الشريعة الإسلامية وتعزيز التعاون بين دول المجلس، حماية البيئة وتعزيز الاستدامة، وتحقيق رفاهية الإنسان. يجب على دول المجلس تبني هذه القيم لضمان أن الأنظمة الذكية تخدم الإنسانية وتعزز التعاون الإقليمي دون أن تضر بالبيئة أو تهدد حقوق الأفراد. أما المبادئ التوجيهية التي يشملها الدليل فتتمحور حول أربعة مبادئ أساسية: دعم استقلالية الإنسان وصنع القرار، ضمان سلامة النظام ومنع الضرر، تحقيق العدالة والإنصاف وعدم التمييز، وحماية الخصوصية وحماية البيانات. يجب أن تدعم أنظمة الذكاء الاصطناعي حقوق الإنسان وتعمل على حماية البيئة وتحقيق المنفعة العامة، مع التأكيد على أهمية الرقابة البشرية والتقييم الدقيق للمخاطر لضمان سلامة وفعالية هذه الأنظمة.

6.2. المحور الثاني: استخدام وتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي

في عصر يشهد فيه العالم تطورًا متسارعًا في مجالات التكنولوجيا، يصبح تبني التقنيات المتطورة أمرًا حتميًا لتحقيق التميز والابتكار في تقديم الخدمات الحكومية. إن الذكاء الاصطناعي يعدّ من أهم الأدوات التي تسهم في تحسين كفاءة الأداء الحكومي ودعم اتخاذ القرار. ولضمان تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل آمن ومستدام، يجب الالتزام بمعايير محددة، مع توجيه الإشراف والمساءلة بشكل مباشر إلى الموظفين المختصين الذين يشرفون على هذه التقنيات لضمان تطبيقها وفقًا لأفضل الممارسات.

6.2.1 الأهداف

1. تبني حلول الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المتقدمة في مختلف القطاعات الحكومية، مما يساهم في رفع كفاءة الخدمات وتحقيق التحول الرقمي.
2. الاعتماد على آليات لتقييم وتحديد المشاريع التي تستفيد من الذكاء الاصطناعي من خلال معايير محددة لضمان تنفيذ المبادرات الفعالة التي تحقق الأهداف المرجوة.
3. ضمان استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الجهات الحكومية بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية وتساهم بشكل فعال في تحسين الكفاءة التشغيلية.

4. ضمان الإشراف البشري والمتابعة الدقيقة لكل مراحل استخدام الذكاء الاصطناعي، بما يضمن اتخاذ قرارات مسؤولة وأخلاقية، وتحقيق الاستفادة المثلى من التقنيات.
5. ضمان وجود إشراف بشري عند استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بحيث تكون المسؤولية على الأفراد المعنيين وليس على الآلة، مما يعزز أن الآثار السلبية تنجم عن قرارات البشر وليس عن التقنية نفسها.

6.2.2 القواعد والمتطلبات

1. ينبغي على الجهات الحكومية دراسة إمكانية توظيف حلول الذكاء الاصطناعي في المبادرات والمشاريع والمشتريات الحكومية.
2. يجب على الجهات الحكومية تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي بالتعاون مع هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية والتنسيق فيما يتعلق باستحداث مبادرات الذكاء الاصطناعي.
3. عند تبني حلول الذكاء الاصطناعي، يجب على الجهات الحكومية اتباع أي معايير ذات العلاقة تصدر من قبل هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية مثل معايير وآلية طرح وتقييم مبادرات الذكاء الاصطناعي.
4. ينبغي على الجهات الحكومية تنفيذ عمليات تدقيق ومراجعة دورية لضمان أن تقنيات الذكاء الاصطناعي تُستخدم وفقاً لأفضل الممارسات وتساهم في تحسين الكفاءة.
5. تتحمل الجهات الحكومية مسؤولية تطبيق واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، مما يعني أن أي آثار سلبية ناتجة عن هذه الحلول تعود إلى الأفراد المعنيين وليس إلى الآلة.

6.3 المحور الثالث: نشر التوعية والتثقيف

في ظل التحول الرقمي المتسارع وتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات الحكومية، تصبح التوعية والتثقيف بتلك التقنيات أمراً ضرورياً لضمان استخدامها بشكل آمن وفعال. تسعى الجهات الحكومية إلى رفع مستوى الوعي لدى موظفيها حول الذكاء الاصطناعي، مع التركيز على تعزيز فهمهم لتطبيقات هذه التقنيات وتأثيراتها على بيئة العمل والمجتمع. كما تهدف هذه الجهود إلى ضمان الالتزام بأخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي، مما يعزز الثقة والأمان في تبني هذه التقنيات.

6.3.1 الأهداف

1. رفع مستوى الوعي بين موظفي الجهات الحكومية حول أحدث تقنيات الذكاء الاصطناعي وكيفية الاستفادة منها في تطوير الخدمات.
2. توفير المعرفة المتخصصة للموظفين الحكوميين من خلال التعاون مع خبراء التقنيات الحديثة.
3. ضمان تعزيز القدرات التقنية للموظفين لاستخدام فعال وآمن للذكاء الاصطناعي في العمليات الحكومية.

6.3.2 القواعد والمتطلبات

- ينبغي على الجهات الحكومية الترويج لثقافة الابتكار والتعلم المستمر بين الموظفين.
- ينبغي على الجهات الحكومية السعي إلى توفير برامج تدريبية لموظفي القطاع الحكومي والعمل على تطوير مهاراتهم التقنية باستمرار، وذلك لضمان فهمهم للتقنيات المتطورة وكيفية إدارتها وتطبيقها بالشكل الأمثل ولتهيئتهم لمواجهة التحديات المستقبلية وضمان القدرة على تبني وتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي بفعالية وكفاءة

6.4. المحور الرابع: تشجيع التعاون المحلي والدولي

لا يقتصر التعاون في مجال الذكاء الاصطناعي على المستوى الدولي فقط، بل يمتد أيضاً ليشمل التعاون المحلي، مما يجعله ركيزة أساسية لتعزيز الابتكار وتطوير استخدامات الذكاء الاصطناعي على المستويات الوطنية والدولية. يسهم التعاون بين الجهات المحلية والدولية في تبادل المعرفة والخبرات، ووضع معايير وإرشادات تسهم في تطوير الحلول التكنولوجية المتقدمة.

6.4.1 الأهداف

1. تعزيز الشراكات الاستراتيجية المحلية والدولية للقطاع الحكومي والخاص التي تدعم تبادل الخبرات وتطوير الحلول التقنية المشتركة، مما يسهم في تحسين كفاءة وفعالية مشاريع الذكاء الاصطناعي في الجهات الحكومية.
2. تعزيز التعاون بين القطاع الحكومي والشركات المحلية لتطوير حلول مبتكرة تساهم في تحسين جودة الخدمات الحكومية.
3. تمكين الجهات الحكومية من الاطلاع على أحدث الابتكارات والتطورات في مجال الذكاء الاصطناعي.
4. الاستفادة من الخبرات والشراكات المحلية والدولية للجهات الحكومية والخاصة لتطوير قدرات الكوادر المحلية، مما يساعد على بناء كفاءات قادرة على قيادة المشاريع الوطنية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.
5. تعزيز مكانة مملكة البحرين كدولة رائدة في مجال الذكاء الاصطناعي عبر بناء شراكات دولية، والمشاركة في مشاريع بحثية تسهم في تطوير التقنيات وتحقيق تقدم في تطبيقات الذكاء الاصطناعي على المستوى الوطني والدولي.

6.4.2 القواعد والمتطلبات

1. ينبغي على الجهات الحكومية تشجيع موظفيها على المشاركة في المؤتمرات والفعاليات وورش العمل المحلية والدولية التي تتيح لهم متابعة أحدث التطورات في مجال الذكاء الاصطناعي وتعزيز لديهم المهارات التقنية وتطوير كفاءتهم.
2. ينبغي على الجهات الحكومية التنسيق والتعاون فيما بينها فيما يتعلق بمبادرات الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك تبادل الخبرات وتبادل معلومات الخوارزميات والبنية التحتية ومعايير الأمان متى ما أمكن.
3. ينبغي على حكومة مملكة البحرين متمثلة في هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية تحديد مجالات التعاون المشترك مع الجهات المحلية والدولية في مجال الذكاء الاصطناعي والعمل على تأسيس شراكات استراتيجية وتوقيع مذكرات تفاهم محلية ودولية بما يعزز التعاون والتبادل للمعرفة والخبرات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي.

7. الأدوار والمسؤوليات

الجدول التالي يوضح الأدوار والمسؤوليات الرئيسية المتعلقة بتطبيق وتنفيذ ومراقبة وإدارة هذه السياسة:

المسؤوليات	الجهة
- تحديد التوجهات الاستراتيجية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي بمملكة البحرين. - الموافقة على إصدار السياسة وتعميمها على الجهات الحكومية والتوجيه إلى الالتزام بها.	1 اللجنة الوزارية لتقنية المعلومات والاتصالات (MCICT)
- الموافقة على تحديث السياسة بما في ذلك التغييرات التي تطرأ على السياسة. - مراجعة طلبات الاستثناء أو الإعفاء من هذه السياسة والبت فيها.	2 لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات (ICTGC)
- إدارة وتحديث وتطوير السياسة. - الترويج للسياسة ونشر التوعية بالجهات الحكومية. - الإشراف على تطبيق هذه السياسة بشكل فعال.	3 هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (iGA)
- العمل بالتنسيق مع هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية لتبني وتنفيذ مشاريع واستخدامات تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحسين كفاءة الخدمات الحكومية. - الالتزام بالسياسة العامة للذكاء الاصطناعي.	4 مؤسسات القطاع الحكومي

جدول 2: الأدوار والمسؤوليات

8. تفعيل السياسة العامة لاستخدام الذكاء الاصطناعي

تمت الموافقة على هذه السياسة بناءً على قرار اللجنة الوزارية لتقنية المعلومات والاتصالات في اجتماعها المنعقد بتاريخ 20 مايو 2025، حيث يتوجب على الجهات الحكومية الالتزام بتطبيق كافة القواعد والمتطلبات والمبادئ التوجيهية الواردة في هذه السياسة اعتباراً من التاريخ المذكور.

9. التغييرات التي قد تطرأ على هذه السياسة

يحق للحكومة تعديل بيان السياسة الحالي من وقت لآخر، وسيتم الإعلان عن هذه التعديلات عبر الوسائل التالية:

- موقع الإطار الوطني للبنى المؤسسية: www.nea.gov.bh
- البوابة الوطنية للحكومة الإلكترونية: www.bahrain.bh
- موقع هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية: www.iga.gov.bh

10. الملاحظات والمقترحات

نرحب بجميع الملاحظات والمقترحات المتعلقة بالسياسة العامة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مملكة البحرين، حيث ستسهم أي ملاحظة أو اقتراح في تطوير هذه الوثيقة وضمان شموليتها وتوافقها مع احتياجات المستخدمين. يمكنكم إرسال الملاحظات أو الاستفسارات المتعلقة بهذه الوثيقة عبر البريد الإلكتروني التالي: standards@iga.gov.bh.

11. مصادر ومراجع ذات صلة

الوثائق التالية ذات صلة بهذه السياسة:

- قانون حماية معلومات ووثائق الدولة، رقم (16) لسنة 2014
- قانون حماية البيانات الشخصية، رقم (30) لسنة 2018
- قانون رقم (60) لسنة 2014 بشأن جرائم تقنية المعلومات
- مرسوم بقانون رقم (56) لسنة 2018 بشأن تزويد خدمات الحوسبة السحابية لأطراف أجنبية
- مرسوم بقانون رقم (54) لسنة 2018 بشأن الخطابات والمعاملات الإلكترونية
- سياسة البيانات المفتوحة
- الميثاق الاسترشادي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي لدول مجلس التعاون